تمنى أن تستمر إنجازات "المركزي" في العام الجديد

الماجد: اختيار الهاشل الأفضل في المنطقة تقدير للصناعة المالية بالكويت

د.محمد الهاشل

عادل الماجد

قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك بوبيان عادل الماجد ان اختيار محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل كأفضل محافظ بنك مركزي في منطقة الشرق الاوسط تأكيد لمكانة القطاع المصرفي الكويتي على مستوى المنطقة والعالم.

وأوضح الماجد ان هذه الجائزة لا تقف عند حد تكريم الهاشل على ما حققه خلال السنوات الأخيرة، بل انها بمنزلة تقدير للصناعة المالية في الكويت بكامل قطاعاتها سواء الرسمية وعلى رأسها البنك المركزي او القطاع الخاص من بنوك وشركات استثمار ومؤسسات مالية وغيرها.

وهنأ الماجد محافظ البنك المركزي بهذا الاختيار معربا عن امنياته ان يكون العام الجديد استمرارا للإنجازات والنجاحات التي حققها بنك الكويت المركزي وهو ما انعكس إيجابا على بيئة العمل للقطاع المصرفي الكويتي.

وكانت مجلة «ذي بانكر» العالمية قد اختارت د.محمد الهاشل كأفضل محافظ بنك مركزي في منطقة الشرق الأوسط لعام 2019 ضمن قائمة ضمت مجموعة من محافظي البنوك المركزية على مستوى العالم.

وقالت المجلة إن الهاشل نجم صاعد على مستوى المنطقة إذ شغل منصبه في عام 2012 وهو في الـ 37 من عمره ومنذ ذلك التاريخ تمكن من قيادة القطاع المالي في البلاد والإبحار فيه بنجاح ليتجاوز مجموعة كبيرة من التقلبات والتحديات التي أعقبت الأزمة المالية العالمية.

واضافت أن الهاشل نجح في رعاية أحد أقوى القطاعات المصرفية في العالم، حيث تتمتع المصارف الكويتية اليوم بمعدلات عالية من الرسملة والربحية، وتفخر بمستوى متميز من جودة الأصول، والفضل بذلك إلى حد كبير يرجع لجهود الهاشل وبنك الكويت المركزي الهادفة إلى تعزيز الاستقرار الشامل في النظام المالي.

«بيتك ـ البحرين» يدشّن حملة حساب «لبشارة» الجديدة 2019

أعلن بيت التمويل الكويتي ـ البحرين (بيتك الحرين) عن تدشين النسخة الجديدة من حساب التوفير الاستثماري «لبشارة» والتي سيحصل خلالها أكثر من 900 فائز على مدى 12 شهرا على 6 شقق فاخرة في درة مارينا بالقرب من درة البحرين و6 جوائز نقدية كبرى بقيمة 50 ألف دولار لكل منهم، وذلك ابتداء من شهر يناير، بالإضافة إلى جوائز نقدية أخرى وفئات خاصة جديدة.

ويعود إطلاق حساب «لبشارة» لأول مرة إلى عام 2012، حيث دشن «بيتك ـ البحرين» هذا الحساب كأحد الخيارات المتميزة التي تلبي تطلعات وطموحات العملاء. ومنذ إطلاقه، استمر هذا الحساب في تحقيق نجاح متواصل وإقبال متزايد من عملاء البنك، نظرا لما يقدمه من العديد من الجوائز القيمة، بالإضافة إلى الأرباح المالية المغرية مما ساهم في جعله أحد أفضل حسابات التوفير على مستوى المملكة. ولا تزال باقة الجوائز التي يقدمها حساب «لبشارة» مستمرة في الازدهار، وقد حصد أكثر من 4000 فائز على مدى الأعوام جوائز قيمة من ضمنها مبالغ نقدية وسيارات فارهة وعقارات تنوعت بين أراض في ديار المحرق وشقق بمراسي البحرين وڤلل فخمة في كل من منتجع درة البحرين وقرية اشبيلية، حيث يستمر بيت التمويل الكويتي في إضافة المزيد من الجوائز الضخمة إلى هذا الحساب سعيا لمكافأة العملاء وتقديم ما يفوق توقعاتهم.

صباح الزياني

وقال صباح الزياني، نائب رئيس المجموعة المصرفية للأفراد في «بيتك ـ البحرين»: من منطلق مساعينا الحثيثة لتقديم أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية لعملائنا الكرام، ونظرا للإقبال الهائل والنجاح الذي نشهده في كل عام، يسعدنا أن نعلن عن تدشين النسخة الجديدة من حملة حساب التوفير الاستثماري «لبشارة» لعام 2019 والتي ستتضمن جوائز قيمة، بالإضافة إلى فئات خاصة بهدف زيادة أعداد الفائزين.

وأضاف: ستشهد الحملة الجديدة تقديم جوائز كبرى وهي عبارة عن 6 شقق مفروشة بالكامل ذات غرفة وغرفتي نوم مع رسوم خدمة مجانية لمدة عامين في درة مارينا بالقرب من درة البحرين، أحد أرقى مشاريع التطوير العقاري في مملكة البحرين والتي تتميز بتوفيرها لأسلوب حياة فاخر على البحر، وذلك إلى جانب 6 جوائز نقدية كبرى بقيمة 50 ألف دولار لكل منها.

وسيربح 60 فائزا شهريا جائزة نقدية مقدارها 500 دولار، وذلك ضمن فئات «نسائنا وعيالنا ومدخرينا وبطاقاتنا»، بالإضافة الى فئتين جديدتين وهما «جزيل»، الخاصة بالزبائن الذين يقومون بفتح حساب «لبشارة» عن طريق تطبيق «جزيل» للهواتف الذكية، و«فيفا» المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي ستتأهل تلقائيا للدخول في السحب على قسيمة بقيمة 500 دولار أميركي من شركة فيفا البحرين في حال وصول إنفاقهم لمبلغ 50 دينارا بحرينيا على الأقل، بالإضافة إلى جوائز نقدية أخرى.

ويذكر ان مشروع درة مارينا يعد من المشاريع العقارية الكبيرة ذات الواجهة البحرية على مستوى مملكة البحرين، إذ تبلغ قيمة المشروع 1,5 مليار دولار تقريبا، والذي يتكون من 3 جزر اصطناعية ذات واجهات بحرية مفتوحة وبمكونات عقارية متنوعة مثل الڤلل السكنية، الشقق السكنية، الأبراج الفندقية والسكنية والمباني التجارية ونادي اليخوت. ويجدر بالذكر أن هذا المشروع الفريد من نوعه يعد من أرقى المشاريع السكنية التي تتمتع بإطلالة بحرية وتوفر أجواء مفعمة بالهدوء إلى جانب ما تحتويه من مرافق ترفيهية تضفي البهجة والمرح لكل أفراد العائلة.

ويمنح حساب التوفير الاستثماري «لبشارة»، المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، العملاء فرصة لربح العديد من الجوائز القيمة الشهرية. فمقابل ادخار مبلغ 50 دينارا بحرينيا، أو ما يعادله بالدولار الأميركي كحد أدنى، لمدة 30 يوما قبل نهاية الشهر المسحوب عليه، سيتأهل العميل للدخول في السحوبات الشهرية النقدية أو السحوبات على الجوائز الكبرى وفترة 90 يوما تمنح فرصة واحدة، و180 يوما فرصتين، بينما إذا بلغت فترة الاستثمار 360 يوما فإنها تعادل 3 فرص.

ويتيح «بيتك ـ البحرين» الفرصة لكل المؤسسات والشركات للادخار والاستثمار في «لبشارة»، إلى جانب جميع المواطنين والمقيمين في مملكة البحرين ومواطني مجلس التعاون لدول الخليج العربية ممن يبلغون 18 عاما فما فوق وللقاصرين من قبل أولياء أمورهم، وذلك عبر فتح حساب باستخدام تطبيق «جزيل» الإلكتروني دون الحاجة لزيارة الفرع، وكذلك يتيح الحساب للعميل الحصول على معدلات أرباح سنوية توزع شهريا.

«كامكو»: السوق الخليجي للاكتتابات سيواصل اعتماده على الأسواق الثانوية في 2019

قال تقرير صادر عن شركة كامكو للاستثمار إن سوق الاكتتابات العامة الأولية في دول مجلس التعاون الخليجي ظل نشطا في العام 2018 وان كانت أنشطة السوق الرئيسية قد هدأت قليلا مقارنة بمستويات العام 2017 من حيث عدد الإصدارات وحجم رأس المال المجمع، حيث تراجع إجمالي عدد الاكتتابات العامة الأولية للشركات والصناديق العقارية المتداولة مجتمعين ليبلغ 18 إصدارا مقابل 28 في العام 2017، إلا أن هذا المستوى يعد مرتفعا مقارنة بأنشطة عامي 2015 (6 إصدارات) و2016 (4 إصدارات). كما تراجعت عمليات زيادة رأسمال الشركات عن طريق الاكتتابات العامة الأولية بنسبة 18٪ وبلغت قيمتها 2,7 مليار دولار في العام 2018 مقابل 3,3 مليارات دولار في 2017. وخلافا للوضع السائد في العام 2017 والذي تصدرت خلاله الصناديق العقارية المتداولة سوق الاكتتابات العامة الأولية في دول مجلس التعاون كانت الريادة في 2018 لاكتتابات الشركات بمساهمة بلغت 56٪ من عدد الإصدارات و62٪ من قيمة رأس المال المجمع.

وترى بحوث كامكو أن الآفاق المستقبلية للسوق الخليجي للاكتتابات الأولية العامة سيواصل اعتماده في العام 2019 على الأسواق الثانوية واستقرار أسعار النفط حتى مع استمرار الحكومات الخليجية في تعزيز الاقتصادي غير النفطي من خلال زيادة نفقات الموازنة.

وتوقع التقرير أن يتابع المصدرون تطورات الأسواق الثانوية في بداية العام 2019 وكذلك التأكد مما إذا كان اتخاذ مسار سوق أدوات الدين لتغطية احتياجات رأس المال يعد خيارا مجديا. ويتوقع أن تتراجع أحجام اكتتابات الصناديق العقارية المتداولة نظرا لبعض القضايا الهيكلية التي تؤثر على الطلب الأساسي على العقارات، وانخفاض الهوامش بين عوائدها ومعدلات الفائدة على الودائع لأجل التي تعد أكثر أمانا. إلا انه على الرغم من ذلك، يرى التقرير أن الشركات الخليجية ذات النماذج التجارية المميزة والتصنيف القطاعي والقدرة على إظهار كفاءة رأس المال من المقرر أن تستمر في جذب مزيد من اهتمام المستثمرين المحليين والدوليين ممن يتطلعون للمشاركة في الاكتتابات الأولية العامة.

أما على الصعيد العالمي، فقد أشار التقرير الى أن أنشطة الاكتتابات الأولية العام كانت مختلطة حتى في ظل معاصرة أسواق الأوراق المالية للخلافات التجارية المستمرة بين الولايات المتحدة والصين والعوامل الجيوسياسية والتقلبات السائدة في البورصات الثانوية بعد البداية القوية التي استهلت بها العام مع ارتفاع معدلات السيولة وقوة التقييمات. حيث تراجعت كمية الإصدارات الأولية العالمية بنسبة 21٪ على أساس سنوي مقارنة بمستويات العام 2017 وبلغت 359,1 اكتتابا عاما أوليا في 2018، في حين ارتفعت عائدات الاكتتابات بنسبة 6٪ على أساس سنوي، وبلغ رأس المال المجمع 204,8 مليارات دولار في 2018 وفقا لمكتب ارنست آند يونج.

«غيتهاوس» يطرح منتجاً تمويلياً للراغبين في السكن ببريطانيا

اطلق بنك «غيتهاوس البريطاني» منتجا تمويليا جديدا يتيح للعملاء الاستفادة من امتلاك العقارات بهدف السكن في المملكة المتحدة، وذلك بعد حصوله على كل الموافقات اللازمة من الجهات المختصة.

واوضح البنك في بيان صحافي ان البرنامج يتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية، كما انه سيكون بديلا للرهن العقاري المتعارف عليه، كما سيتيح برنامج التمويل المذكور فرصة تملك العقارات السكنية مباشرة من البنك.

ونظرا لكون المنتج يتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية، فإن البنك بدوره لن يتقاضى أي فائدة، انما سيقوم البنك بعملية التمويل من خلال صيغة الاجارة المنتهية بالتملك، حيث سيقوم العميل بسداد القيمة الايجارية للبنك بأجل محدد حتى يتملك العقار كاملا بعد الانتهاء من سداد اجمالي قيمة التمويل.

وذكر البنك ان الهدف الرئيسي لهذا المنتج هو تسهيل حصول العملاء الراغبين في السكن على احتياجاتهم التمويلية، موضحا ان هذا البرنامج مكمل للبرنامج السابق الذي تم تدشينه للعملاء الراغبين في تملك العقارات بهدف التأجير والاستثمار.

واشار «غيتهاوس» الى انه سيطرح مع بداية العام 2019 مجموعة واسعة من المنتجات متعددة الخيارات، كما انه يخطط لإتاحة كل عروضه لجميع شركائه الوسطاء.

وقال الرئيس التنفيذي للبنك تشارلز هاريسنيب ان إطلاق منتج «برنامج شراء المنزل» يعد إنجازا مهما للبنك، حيث انه سيزيد من نطاق الخدمات المالية التي يمكن لغيتهاوس تقديمها للأفراد، متوقعا أن يكون هناك إقبال كبير على المنتج الذي سيتم طرحه خصوصا للراغبين في شراء المنازل ببريطانيا.

المستثمرون يبحثون عن الملاذات الآمنة مع بداية العام الحالي

«الوطني»: الأسواق المالية تترقب خفض الفائدة الأميركية.. و«الفيدرالي» يتوقع رفعها

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني انه مع انطلاق العام الجديد، يسارع المستثمرون في كل العالم نحو أصول الملاذات الآمنة، فالمؤشرات الاقتصادية الصادرة من الصين وأوروبا ترفع احتمال حصول ركود بسبب الانكماش في قطاعاتها التصنيعية.

وبالنظر إلى أميركا، فقد سجل قطاع التصنيع أكبر تراجع منذ الأزمة المالية الكبرى، وخفضت شركة آبل توقعات عوائدها بحوالي 10٪. وأفادت بأن كل خيبة الأمل تقريبا تعود إلى التباطؤ الاقتصادي في الصين الذي لم يتوقعوه. وقد كانت المخاوف الاقتصادية العالمية مؤخرا تهز الأسواق المالية وخاصة انعكاس منحنى العائد على السندات الأميركية.

وقد ازداد انعكاس منحنى عائد سندات الخزينة الأميركية سوءا بشكل كبير في الأسبوعين الماضيين، وهو انعكاس واضح حيث ان العائد على سندات السنة الواحدة 2,57٪ أكبر من العائد على سندات السنتين 2,50٪ والسنوات الثلاث 2,48٪ والسنوات الخمس 2,50٪ والسنوات السبع 2,56٪.

وبالنظر إلى توقعات رفع أسعار الفائدة، تحتسب الأسواق المالية الآن احتمالا أكبر لخفض مجلس الاحتياطي الفدرالي أسعار الفائدة بدلا من رفعها في 2019 و2020، فيما يتوقع المجلس رفع سعر الفائدة.

ويشير هذا الاختلاف في التوقعات إلى أن المستثمرين يعتقدون أن البنك المركزي الأميركي لن يتمكن من الاستمرار في تقييد سياسته النقدية وهو يقول فعليا إنه في وقت ما في المستقبل القريب سيكون على البنك المركزي ليس فقط وقف رفع أسعار الفائدة، بل عمليا البدء بالتسهيل. وفي أعقاب الهلع الذي أصاب الأسواق الأسبوع الماضي، كان الملاذ الآمن الأفضل أداء هو الين الياباني والذهب والسندات الحكومية الأميركية.

المؤشرات الاقتصادية الصادرة من الصين وأوروبا ترفع احتمال الركود الاقتصادي

الين الياباني والذهب والسندات الأميركية.. ملاذات آمنة للمستثمرين في الأسبوع الماضي

سوق عمل قوي

أضاف الاقتصاد الأميركي 312 ألف وظيفة في ديسمبر، وهو المعدل الأسرع في التوظيف في 10 أشهر، وقد تم رفع أرقام أكتوبر ونوفمبر بعد المراجعة بمقدار 58 ألفا. وبذلك يكون الاقتصاد الأميركي قد أنتج إجمالا 2,6 مليون وظيفة في السنة الماضية مقارنة بـ 2,2 مليون في 2017. وبالرغم من التوظيف الجيد، ارتفع معدل البطالة من 3,7٪ إلى 3,9٪ مع ارتفاع معدل المشاركة بنسبة 0,2٪ لتصل إلى 63,1٪ وعلى صعيد الأجور، ارتفع معدل دخل الساعة بنسبة 0,4٪ على أساس شهري، ليرتفع بذلك المعدل السنوي إلى أعلى مستوى له منذ 2009 عند 3,2٪.

وكان تقرير العمل إيجابيا للغاية ويمكن أن يقلل من مخاوف السوق من أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي قد يرغم على خفض أسعار الفائدة. ومع ذلك، فإن تنامي المخاوف التي تواجه الاقتصاد الأميركي (تراجع الطلب العالمي، تراجع الدعم من الخفض الضريبي، ارتفاع تكاليف سعر الفائدة، الحرب التجارية، ارتفاع الدولار الأميركي، الإغلاق الحكومي وانعكاس منحنى العائد) تستمر في إرخاء ظلال الشك حول ما إذا كانت هذه القوة مستدامة.

ارتفاع أسعار النفط بدعم انخفاض الإمدادات

قال تقرير «الوطني» إن أسعار النفط ارتفعت في أسبوع التداول الأول من 2019 بفضل تراجع إمدادات أوپيك بأكبر قدر في سنتين تقريبا وتحسن الثقة على صعيد التداول. وفي التفاصيل، ضخ أعضاء أوپيك 32,68 مليون برميل يوميا في ديسمبر، أي بتراجع قدره 460 ألف يوميا عن قراءة نوفمبر. وتشير آخر الأرقام إلى أن بعض أعضاء أوپيك قد خفضوا بالفعل إنتاجهم حتى قبل تنفيذ اتفاق الخفض البالغ 1,2 مليون برميل يوميا بين أوپيك وغيرها من الدول المصدرة للنفط. وارتفع خام برنت بحوالي 7٪ الأسبوع الماضي.

التصنيع في أوروبا.. ضعيف

ذكر تقرير «الوطني» أن قطاع التصنيع في منطقة اليورو شهد تراجع في الأشهر الخمسة الأخيرة، وآخر مؤشر لمديري الشراء هو الأضعف منذ فبراير 2016 عند 51,4. وسجلت الاقتصادات الأربعة الكبيرة (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا) أدنى قراءة لمؤشر مديري الشراء للتصنيع في كل الدول التي تمت متابعتها خلال ديسمبر. والأهم من ذلك، بقيت إيطاليا في الأشهر الثلاثة الأخيرة في نطاق انكماشي (مؤشر مديري الشراء أقل من 50) وانضمت فرنسا أيضا إلى النطاق السلبي للمرة الأولى في 27 شهرا. وتراجع مؤشر مديري الشراء الألماني إلى 51,5، وهي القراءة الأدنى في 33 شهرا، فيما تراجعت قراءة فرنسا إلى 49,7. وتراجع كذلك مؤشر مديري الشراء في إسبانيا بمقدار 1,5 نقطة ليصل إلى 51,1، وهي القراءة الأدنى في 28 شهرا. وفي الأشهر الثلاثة الأخيرة من 2018، سجل مصنعو منطقة اليورو أضعف أداء ربعي لهم من حيث الإنتاج منذ الربع الثاني من 2013.

ويمكن أن يكون التراجع الأخير في صناعة التصنيع مؤقتا، نظرا لأنه من عواقب المظاهرات في فرنسا وتعثر قطاع السيارات في التأقلم مع القوانين الجديدة للانبعاثات. ومع ذلك، فإن الطلب الضعيف وازدياد تجنب المخاطر يشيران إلى أن أي انتعاش قد يكون في الحد الأدنى في أحسن الأحوال، مع هيمنة المخاوف من كيفية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على أوروبا. وفي الإجمال، ما زال عنوان الحرب التجارية العالمية في خلفية المشهد، وقد قيد البنك المركزي الأوروبي سياسته النقدية.

تراجع التضخم في منطقة اليورو

أشار تقرير «الوطني» إلى انه برزت مجددا الأسبوع الماضي إشارات إضافية إلى تراجع في الاتحاد الأوروبي، حيث تراجع تضخم المستهلك على أساس سنوي إلى أدنى مستوى له في 8 أشهر من 1,9٪ إلى 1,6٪ في ديسمبر. ومع ذلك، بقي التضخم الأساس على حاله عند 1٪ وبالتالي، من الواضح أن تراجع نمو سعر المستهلك كان منخفضا بشكل أساس بسبب أسعار الطاقة، التي انخفضت من 9,1٪ على أساس سنوي إلى 5,5٪ على أساس سنوي الشهر الماضي.

وبدأت تأثيرات انخفاض أسعار الطاقة على الأسعار بالتلاشي الآن، لذا يمكن أن يكون معدل مؤشر سعر المستهلك قد بلغ مستوى الذروة الأخير له عند 2,2٪ وإذا ما استمر انخفاض أسعار النفط، في حين يتوقع أن تتراجع وتيرة النمو عالميا، يمكن أن يتراجع مؤشر سعر المستهلك أكثر من ذلك. وفي الخلاصة، فإن آخر قراءة تضع البنك المركزي الأوروبي في وضع غير مريح بخصوص أول رفع له لأسعار الفائدة، الذي يتوقع أن يحصل خلال الربع الثالث من 2019. ولكن من جديد، مع ابتعاد التضخم عن النسبة المستهدفة البالغة 2٪ ومع تباطؤ الاقتصاد، يبقى السؤال ما إذا كان واضعو السياسة النقدية سيجدون فرصة للرفع على الإطلاق.

وفي سوق العملات، تراجع اليورو بشكل طفيف الأسبوع الماضي، حيث كان تجنب المخاطر هو العنوان الرئيس. وإضافة إلى ذلك، كانت بيانات تصنيع منطقة اليورو الصادرة من إسبانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا ضعيفة. وبدأ اليورو الأسبوع مقابل الدولار عند 1,1438 وأنهاه عند 1,1394.